

مساهمة الخصائص السوسيوديمغرافية في بروز أنماط الجريمة لدى الشباب
بالأحياء السكنية الجديدة - دراسة ميدانية بحي "الكاليتوسا" بولاية عنابة
*Contribution of socio-demographic characteristics to the emergence of youth
crime patterns in the new neighbourhoods –
Case study of the "Calitoussa" neighbourhood of Annaba State*

قريد فريد¹، زيتوني عائشة بية²

¹ جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر)، farid.guerid@univ-annaba.org،

مخبر: التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع،

² جامعة باجي مختار - عنابة (الجزائر)، aichabeya.zitouni@univ-annaba.dz،

مخبر: التربية، الانحراف والجريمة في المجتمع،

تاريخ النشر: 2024/10/12

تاريخ القبول: 2024/09/28

تاريخ الاستلام: 2024/01/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأنماط الإجرامية لدى الشباب والتعرف على الخصائص السوسيوديمغرافية المساهمة في بروزها بالأحياء السكنية الجديدة. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و استخدمت أداة المقابلة المقننة لجمع البيانات اللازمة لعينة مكونة من 08 أفراد من الشباب المجرم بالحي السكني الجديد الكاليتوسا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا بالحي السكني الجديد "الكاليتوسا" هي جرائم الاعتداء على الأفراد والمال والممتلكات، والمتاجرة بالمخدرات. أين كان للخصائص الاجتماعية والديمغرافية مساهمة كبيرة في بروز هذه الأنماط من الجرائم بهذا الحي السكني الجديد.
الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ أنماط الجريمة؛ الحي السكني الجديد؛ الشباب؛ الخصائص الاجتماعية؛ الخصائص الديمغرافية.

Abstract:

This study aims to shed light to the criminal pattern of young people, and to identify the most important socio-demographic characteristics that contribute to the emergence of criminal patterns in new residential neighborhoods. The study was based on the descriptive approach and used the structured interview tool to collect the data needed for a sample of 08 young offenders in the new neighborhood "Calitoussa".

The study found that the most widespread criminal patterns in new neighbourhood "Calitoussa" are: offences against individuals, money and property and drug trafficking, where social and demographic characteristics have made a significant contribution to the emergence of these criminal patterns of this residential neighbourhood.

Keywords: Crime; patterns of crime; new neighborhood; youth; social characteristics; demographic characteristics

1. مقدمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات على اختلاف أحجامها وثقافتها ودرجة تطورها، تاريخها قديم قدم الإنسان، لا تشكل من فراغ، بل هي نتاج مجموعة من العوامل الاجتماعية، السياسية الاقتصادية، الثقافية، والحضرية وترتبط الجريمة بالمجتمع ارتباطا طبيعيا، إي موجودة في طبيعة الحياة نظرا لتعذر إيجاد أي مجتمع بدون جريمة، فقد اعتبر دور كاييم في بعض مؤلفاته حتمية الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخل منها أي مجتمع لارتباطها بتنظيم الحياة في الجماعة، كما ترتبط الجريمة وأنماطها بالنمو السكاني والتقدم الحضاري، إضافة إلى ضعف التماسك في الأقاليم الحضرية وعدم تجانسها مما يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي والذي بدوره يؤدي إلى كثرة ارتكاب أنماط متعددة من الجرائم في تلك المجتمعات الحضرية.

ومجتمعنا الجزائري كغيره من المجتمعات شهد تفشيا وتناميا ملحوظ للعديد من السلوكات الإجرامية، خاصة تلك التي اقترنت بالأحياء السكنية الجديدة التي سخرتها الدولة الجزائرية لامتنصاص أزمة السكن الخائفة التي عانى منها الكثير من الأفراد خاصة أولئك الذين ينحدرون من السكنات الهشة والفوضوية، إلا أن هذه الأحياء خلقت واقعا أكثر تعقيدا نظرا لما أصبحت تشهده من ظهور أنماط متعددة من الجرائم وخاصة بين أوساط الشباب.

وتعتبر مدينة عنابة من المدن التي شهدت تفشيا في مشكلة الجريمة سنة 2020، حيث بلغت عدد جرائم المخدرات 5261 قضية، و 2723 قضية متعلقة بالجرائم ضد الأموال والممتلكات، و 2033 قضية متعلقة بالجرائم ضد الأشخاص. (مديرية الامن الوطني لولاية عنابة، 2023) وتزداد نسب الجريمة في مدينة عنابة بشكل كبير في صفوف الشباب لاسيما في بعض الأحياء السكنية الجديدة كما هو الأمر بحي الكاليتوسة الذي تبين من خلال الدراسة الاستطلاعية انه يعتبر نقطة سوداء لدى الشرطة حيث يشهد ممارسات إجرامية بشتى أشكالها سرقة، عنف، اعتداءات على الأشخاص، تعاطي ومتاجرة بالمخدرات الخ.

إن المشكلات التي تتخبط فيها الأحياء السكنية الجديدة كان لها تأثير واضح على الحياة اليومية للأفراد، ونوعية الحياة بصفة عامة، كما لها دور بارز في توفير الظروف المشجعة على بروز الجريمة وتعدد أنماطها ومن هنا تتجه هذه الدراسة إلى ربط السلوكات الإجرامية بحي الكاليتوسة بالبيئة الاجتماعية للحي وذلك من خلال الكشف عن الخصائص السوسيوديمغرافية لشباب الحي ومحاولة الكشف عن الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا.

وبناء على ما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

هل تساهم الخصائص السوسيوديمغرافية بحي الكاليتوسة في ظهور أنماط معينة من الجرائم لدى الشباب؟

و يتفرع إلى من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا لدى الشباب بحي الكاليتوسة؟
- ✓ هل تساهم الخصائص الديمغرافية بحي الكاليتوسة في ظهور أنماط معينة من الجرائم لدى الشباب؟
- ✓ هل تساهم الخصائص الاجتماعية بحي الكاليتوسة في ظهور أنماط معينة من الجرائم لدى الشباب؟

و تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة الوصول إلى تحديد أنماط الجرائم المرتكبة من طرف أفراد الحي السكني الجديد؛

✓ التعرف على مختلف الخصائص الاجتماعية والديمغرافية المساهمة في بروز أنماط متعدد من الجرائم بالأحياء السكنية الجديدة.

أولا: تحديد المفاهيم:

1. مفهوم أنماط الجريمة:

1.1. مفهوم الأنماط:

لغة: الأنماط جمع ومفردها النمط، وهو الطريقة والأسلوب والشكل أو المذهب المميز لمفرد أو جماعة، وهو أيضا الصنف، والنوع، والطرز. (مختار و وآخرون، 2008، صفحة 286)

اصطلاحا: النمط هو جملة النماذج المتلاحمة والصفات المتماثلة التي يمكن تصنيف موضوعاتها category داخل فئات وأنواع وأجناس، تتميز كل منها بصفات معينة تميزها عن غيرها ويطبق عليها اسم الفئة على أي مجموعة من الأشياء أو الأفعال أو العلاقات التي يتكرر حدوثها بنظام ووفرة كافيين لجعل المجموعة ذات أهمية واضحة، وتحمل الفئة أو المجموعة عادة خصائص مادية لظاهرة ما، وتصورا فكريا يتسم بالاتساق المنطقي، وتكتسب الفئة أهميتها عندما تجتمع بشكل مخكم بين عناصر الواقع، واتساق المنطق في تحديد أبعاد ظاهرة ما. (الأخرس، 1998، صفحة 144)

كما يقصد بالنمط التصنيف وفقا لمعيار أو مجموعة من المعايير، ويستخدم هذا المنهج في تصنيف العناصر الثقافية أو الجماعات الإنسانية أو الجماعات المحلية، كما يستخدم في تنميط الجريمة والسلوك الإجرامي. (طلعت، 2009، صفحة 22)

من خلال المفاهيم السابقة يتبين لنا أن النمط هو السلوك التي يتكرر باستمرار حتى يصبح مألوفا عند عامة الناس، ويصبح بذلك جزءا من حياتهم اليومية.

2.1. مفهوم الجريمة:

لغة: وهي مأخوذة من مصدر جرم، والجرم هو القطع، جريمة، يجرمه جرما، قطعه والجرم هو التعدي، والذنب، والجمع إجرام فيقال فلان أجرم أي أذنب. (ابن منظور، 1999، صفحة 455)

ويقال فلان أكرم، أي ارتكب جرماً، ويقال أكرم عليهم أي جنى جناية، والجريمة مجموع الجرائم: وهي الجنائية. (الزيادات و آخرون، د.س.ن، صفحة 258)

اصطلاحاً: الجريمة من الناحية الاجتماعية هي كل فعل ضار بمصالح الجماعة، ومناطق تكييف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس النص التشريعي، إنما مبادئ القيم الاجتماعية و الأخلاقية التي تسود الجماعة ويمكن القول أن الجريمة هي كل سلوك اتصف بالانحراف كما هو مرسوم له طبقاً للمعايير المحددة سلفاً داخل المجتمع بواسطة التشريعات و القوانين، والتي من شأنها أن تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمعات بما يتوافق مع الشرائع و الأعراف والعادات مع أفراد عقوبة تحد من هذا السلوك المنحرف. (سالم، 2015، صفحة 19)

نلاحظ من خلال المفهوم الاجتماعي أن الجريمة انتسبت إلى المجتمع وكل ما يتعارض مع الجماعة، وأغفلت الجانب النفسي الذي له دور في ارتكاب الجريمة كالحالة النفسية، والمرض الجسدي والعقلي، كما أن هناك قوانين يجب التقيد بها.

أما الجريمة من الناحية النفسية هي فعل غريزي يهدف إلى إشباع الغريزة، وصادف هذا الإشباع شذوذ انهارت معه الغرائز السامية والخاشية للقانون، وتعني أيضاً فعل لإرادي سببها صراعات مكبوتة في اللاشعور. (أبو عليان، 2016، صفحة 17)

من خلال المفهوم النفسي للجريمة نلاحظ أن الجريمة ردت إلى خلل في إشباع الغرائز والاضطرابات والصراعات المكبوتة في اللاشعور، فهذا يعني أنه ليس كل من يعاني من الخلل و الاضطرابات النفسية يعتبر مجرم، خارج عن المجتمع فهناك الداء والدواء، كما أن هناك قانون يرى في حالة الشخص المذنب أو هناك أسباب دفعت به إلى ذلك.

أما الجريمة من الناحية القانونية هي كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، حيث أن قانون العقوبات هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة ومقدار عقوبتها.

كما تعرف الجريمة قانونياً بأنها فعل معتمد يخرق أو ينتهك القانون الجنائي ويتطلب توقيع الجزاء أو العقوبات الرسمية، وبناءً على ذلك لا يعد الفعل جريمة ما لم يكن منصوباً عليه بهذه الصفة في القانون، وعلى هذا لا يحق محاكمة أي شخص على فعل ارتكبه بحق أفراد المجتمع ما لم ينص عليه القانون باعتباره جريمة. (العماري و الهستياني، 2011، صفحة 32)

نلاحظ من خلال المفاهيم القانونية أن الجريمة هي كل فعل خارج عن القانون يعاقب عليه بنص قانوني، وأغفلت الجانب الاجتماعي الذي يجرم الفاعل الذي يخرج عن الأعراف والعادات و التقاليد وعن الجماعة.

3.1. التعريف الإجرائي لنمط الجريمة:

يقصد بها كل أنواع السلوكات الإجرامية التي يقوم بها الشباب في الأحياء السكنية الجديدة محل الدراسة و المجرمة بنص قانوني، والمصنفة وفق تصنيف علمي محدد من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، والمتمثلة في جرائم الشيء العمومي، جرائم ضد الأشخاص، جرائم ضد الآداب العامة، جرائم المخدرات، جرائم الأموال والممتلكات.

2. مفهوم الحي السكني الجديد:

لغة: الحي لغة بمعنى "حي" أي الذي فيه "حياة"، "جسم حي"، "كائن حي"، أو "نابض بالحياة"، جمع أحياء: الذي يحيا أو بمعنى آخر هو على قيد الحياة، وأحياء أيضا تعني مجتمع سكني محدود في مدينة "أهلية". (المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2001، صفحة 132)

اصطلاحا: يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنه: "مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة، ويؤثر بعضهم على بعض وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه." (السيد حنفي، 1997، صفحة 195)

كما يعرف الحي على أنه: الإطار الإداري الذي يقع به المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية، وروحية، وثقافية. فنجد أن الحي يضم المباني السكنية، ومباني المؤسسات والمصالح، والهيئات الواقعة به، كما يضم المصانع والورش والمتاجر، والطرق ووسائل النقل، الحدائق والمستشفيات ودور العبادة، ودور السينما والمسرح وغيرها من أماكن الترفيه التجاري من ملاهي، ومقاهي وغيرها، وإلى جانب هذه المقومات المادية يتضمن الحي المؤثرات المعنوية المتمثلة في الجو المحيط بالفرد في حدود اتصالاته وعلاقاته اليومية المعتادة بالمنطقة التي يقع بها مسكنه. (محمد طلعت، د.س.ن، الصفحات 160-161)

من خلال المفاهيم المعروضة سابقا يمكن القول أن الحي وحدة سكنية تتميز بخصائص اجتماعية تشكل من أنماط اجتماعية وثقافية متعددة ومتنوعة تشكل الحياة العامة للسكان، وهو أيضا وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي معين حيث يشغل مساحة من الأرض.

إجرائيا: هو ذلك التجمع السكني الذي انشأ حديثا من أجل احتواء أزمة السكن، والذي يضم مجموعة من السكان المرحلين من عدة أحياء هامشية وغير مخططة، ويتميزون بخصائص اجتماعية واقتصادية مختلفة، وقيم ومعايير وعادات مختلفة، ويوجد بالحي السكني الجديد مراكز تجارية ومدارس ومختلف المرافق العمومية الضرورية وهذا ما يتوفر عليه حي الكاليتوسة محل الدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1. دراسة محمد الأمين البشري: أنماط الجرائم في الوطن العربي، (1999).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة الجريمة وأنماطها واتجاهاتها في الوطن العربي، ووصف الأشخاص الذين يرتكبون أنماط الجرائم السائدة في الوطن العربي، واعتمد الباحث على مجموعة من المناهج واعتمد على المنهج الوصفي، إلا أن المنهج الوصفي يقتضي اللجوء إلى المنهج الإحصائي، واتباع الباحث في جمع البيانات على إحصائيات الجرائم المرتكبة في الدول العربية من خلال السجلات والوثائق، وتكون مجتمع البحث من رجال الشرطة والأمن العاملين في بعض الدول العربية، وعينات عشوائية من نزلاء السجون في بعض الدول العربية، وقد توصل الباحث إلى أن الجناة الذين يرتكبون جرائم هم من فئة الذكور، وتتراوح أعمارهم ما بين 20 و 30 سنة، وأن أغلب الذين يرتكبون جرائم ولدوا في مناطق ريفية ونزحوا إلى المدن وأغلب الجناة من الفئات الأقل تعليما، ومن ذوي الدخل المتوسط والدخل المنخفض، وارتكب معظم الجناة الجرائم بدافع الحاجة إلى المال وبقصد الانتقام والثأر. (البشري، 1999)

2. دراسة علوي عبد الرحمان: الجريمة في الإمارات العربية المتحدة – دراسة جغرافية، (2001).

هدفت الدراسة إلى تصنيف فئات الجرائم وأنماطها والتعرف على مدى الترابط بين التركيب السكاني ومشكلة الجريمة في المجتمع الإماراتي وتفسير الجريمة من خلال العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، استخدم الباحث أسلوب المسح بالعينة من خلال اختيار عينة تتكون من 369 نزيلة في دولة الإمارات وتمت معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام مربع كاي للكشف عن العلاقة بين المتغيرات في الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الجريمة التي يشهدها مجتمع الإمارات هي جريمة مستوردة، بمعنى أن أكثر مرتكبي الجرائم ممن يتسللون إلى الدولة بطرق غير قانونية، وأن من أهم دوافع الجرائم تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري، وأن سكان الحضر هم أكثر ميلاً لارتكاب الجرائم من سكان الريف والبدو، وأن أعلى معدلات الجريمة تحصل في المناطق المكتظة سكانياً وفي فصل الصيف. (علوي، 2001)

3. دراسة زعرور طارق: نمطية الجريمة بالأوساط الحضرية، (2017).

هدفت الدراسة إلى معرفة وحصر أهم الأنماط الإجرامية في مختلف الأقاليم والأوساط الحضرية في الجزائر وتحليل علاقة الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة حسب كل وسط حضري ونمط الجرائم المرتكبة... واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي، فيما تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الإحصائيات الوطنية المقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني الممتدة من 2002 إلى غاية سنة 2011، ومجموعة المحامين الأعضاء في الاتحاد الوطني للمحامين الجزائريين المسماة UNOA البالغ عددهم 8000 فرد، ولقد قام الباحث باختيار عينة قصدية متكونة من 160 فرد واستعمل الباحث أداة الاستمارة لجمع البيانات وقد توصلت الدراسة إلى أن فئة الأحداث وفئة الشباب هم الفئة الأكثر في ارتكاب الجرائم، كما أكد أفراد العينة على علاقة المشاكل الاقتصادية بنمط الجريمة المرتكب بنسبة 80.6 %، كما تبين من خلال الدراسة أن الظروف الاجتماعية القاسية التي يمر بها المجرمون كانت سبب في ارتكابهم للجرائم. (زعرور، 2017)

تعقيب على الدراسات السابقة:

بالرغم من اختلاف متغيرات البحث و طريقة المعالجة بالدراسات السابقة المعروضة سلفاً، إلا أنها تجمع على وجود عدة عوامل تساهم في بروز أنماط عديدة من الجرائم في المجتمع، وأن الفرد المجرم يمتاز بخصائص معينة تجعله يرتكب الجريمة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من مختلف جزئيات بحث هذه الدراسات السابقة، فعلى المستوى النظري فقد زودتنا بسبل تفكير أفضل، وذلك من خلال ما تضمنه من عرض لماهية هذه الظاهرة والعوامل المسببة لها، أما على المستوى التطبيقي استفدنا من نتائج هاته الدراسات التي ساعدتنا على استخلاص أبعاد الظاهرة، كما استفدنا منها على مستوى تصميم أداة جمع البيانات.

وتختلف الدراسة الحالية عما تقدم من دراسات كونها تركز على البحث المتخصص أكثر في ظاهرة أنماط الجرائم على مستوى الأحياء السكنية الجديدة، والتعرف على الخصائص المساهمة في بروزها، بينما الدراسات السابقة فقد تناولت أنماط الجريمة والعوامل المسببة لها بصفة عامة.

ثالثا: نظريات الدراسة:

1. نظرية الثقافة الفرعية الجانحة لألبرت كوهين: (عدلي، 2010، الصفحات 61-62)

من خلال تحليله لأنماط معينه من السلوك المنحرف، استخدم كوهين مفهوم الثقافة الفرعية الجانحة ليصبح مفهوما أساسيا في علم الجريمة. فقد استخدم كوهين هذا المفهوم في كتابه *Deliaquent Boys* يوضح أن هناك طريقه معينه في الحياة قد أضحت نمطا تقليديا بين جماعات الأحداث المنحرفين، وينتشر هذا النمط بصفه خاصة في المناطق المفككة والمهارة في المدن الكبرى. وينظر كوهين إلى الثقافة الفرعية الجانحة باعتبارها بناء يتضمن مجموعه من المعتقدات والقيم والرموز وعلى أنها نمط معين من المعرفة تتميز به عن غيرها من الثقافات الخاصة الأخرى.

ويحاول كوهين من خلال نظريته عن الثقافة الفرعية الجانحة الاجابه على تساؤلين هامين هما:

- ما هي الأسباب والدوافع التي تدفع حدثا جانحا إلى اللجوء للثقافة الفرعية الجانحة كعمل لما يواجهه من مشاكل، بينما لا يفعل ذلك جانحة جانح آخر؟
- لماذا تمثل ثقافة خاصة مميزه ذات مضمون ومحتوى معين مكانا أساسيا في قطاع ما من البناء الاجتماعي؟

وقد اتجه كوهين اتجاها نفسيا عند محاولته تفسير الثقافة الفرعية الجانحة، فقد ذهب إلى أن كل فعل إنساني - ليس السلوك المنحرف - فقط هو سلسله متصله ومستمرة من الجهود والذي يبدلها الفرد لحل المشاكل التي يواجهها. ويقصد كوهين بالمشاكل كل ما يصادف الفرد من مواقف في الحياة تتطلب حلا. وعادة ما يتردد الفرد بين أن يفعل أو لا يفعل ذلك، بهذه الطريقة أو بأخرى، فكل اختيار هو فعل، وكل فعل هو اختيار، ولكن ليس كل فعل يعد حلا ناجحا، وبالتالي فان سوء الاختيار للحل يتولد عنه توترات جديدة تتطلب بدورها البحث عن حلول جديدة أيضا، ويرجع كوهين أسباب المشاكل إلى مصدرين هما: الموقف، والإطار المرجعي.

إذا قمنا باسقاط نظرية الثقافة الفرعية الجانحة على موضوع دراستنا نجد أن الثقافة الفرعية الجانحة في الأحياء السكنية الجديدة قد أصبحت نمطا بين جماعات الأفراد في الحي، حيث يلجأ الأفراد وخاصة الأحداث والشباب الى الثقافة الفرعية الجانحة لأنهم يعتبرونها ملجأ لكل ما يواجهه من مشاكل داخل الأحياء السكنية الجديدة، حيث يرتكبون أنماط إجرامية كالسرقة والمتاجرة بالمخدرات لتلبية وتحقيق احتياجاتهم اليومية.

2. نظريه الصراع الثقافي: (ناجي، 2017، صفحة 261)

يرى سيلين أن الاختلاف في معدلات الجريمة والانحراف في التجمعات البشرية، ما هي إلا انعكاس للتباين والثقافي بين الجماعات الاولى التي ينتمي إليها أفراد تلك المجتمعات البشرية، ولمزيد من الإيضاح تذهب هذه النظرية إلى أن كل فرض يرتبط بمجموعه من الوحدات الاجتماعية التي تشبع حاجاته النفسية والجسدية والاجتماعية، وداخل كل وحده من تلك الوحدات الاجتماعية تقوم معايير سلوكيه يلتزم بها الفرد بها مقابل انتمائه في تلك الوحدة (الاسره، جماعه الرفاق، المدرسة، جماعه العمل، جماعه اللهو....)، وكلما تعددت الجماعات التي ينتمي إليها الفرد ازدادت المعايير التي يطالب بالالتزام بها وتعددت فرص انعدام الانسجام بين المعايير السلوكية لتلك الجماعات، مما يؤدي إلى صراع داخلي لدى الفرد قد يؤدي إلى التخلي عن بعض تلك المعايير مما يؤدي به إلى

الانحراف في نظر الجماعة التي تخلق عن معاييرها. ووفقا لذلك يرى سيلين انه كلما أصبح البناء الثقافي أكثر تعقيدا وازداد عدد الجماعات المعيارية التي تمارس ضغوطا على الفرد، وأصبح من الممكن أن تكون المعايير الخاصة لكل جماعه في خلاف وتعارض مع معايير الجماعات الأخرى، وهذا وينشأ الصراع الثقافي إما نتيجة لعملية ما يسمى في النمو الثقافي، أو نتيجة لهجره القواعد السلوكية في منطقته ذات بناء ثقافي معين إلى منطقته ذات بناء ثقافي آخر.

إذا قمنا باسقاط نظرية الصراع الثقافي على موضوع دراستنا نجد أن قدوم الأفراد المرحلين إلى الأحياء السكنية محل الدراسة من أحياء مختلفة من مدينة عناية، حيث أن كل حي من الأحياء له خصوصية ويمتاز بثقافة معينة، حيث يصبح البناء الثقافي في الحي الجديد أكثر تعقيدا وازدياد عدد الجماعات التي تمارس ضغوطا على الأفراد وهنا يحدث خلاف وتعارض في المعايير بين الفرد والجماعة، فينشأ الصراع الثقافي بين الأفراد ويتبلور في شكل سلوكيات إجرامية.

3. النظرية الايكولوجية:

يعرف فوسون وبترسون Vossand and Peterson في كتابهم الايكولوجيا الاجتماعية الايكولوجيا بأنها دراسة العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها وتعد الايكولوجيا من المساهمات الرئيسة لمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع، وخاصة في مجالي الجريمة والانحراف الاجتماعي، والمتمثل في النظر إلى الحي بمنظور عضوي وخاصة العالم روبرت بارك عندما كان يحث طلابه على الذهاب إلى قاع المدينة والتي هي مختبر علم الاجتماع، وقد ساد هذا المنظور في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، فالمدينة حسب هذا المنظور الايكولوجي تتألف من مناطق طبيعية بحيث تتميز كل منطقة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها سواء من حيث الخلفية الاثنية أو التجارية، وهذا المفهوم يقترب من مفهوم دور كايم (التضامن). (الوريكات، 2008، صفحة 128)

وتتناول النظرية الايكولوجية السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية الاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان (الحي)، ولذا فانه يؤثر تأثيرا غير متساوي وغير متكافئ على الناس في الأماكن والأزمنة المختلفة الذي يعيشون فيها فهي تتناول العلاقة بين الناس والبيئة المكانية وردود الأفعال الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية، وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر وتنشأ عنها ظواهر كنتيجة للتفاعل الاجتماعي والايكولوجي، كما تحاول هذه النظرية تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك الاجتماعي تفسيراً عمرانياً، إذ جعلت هذه الأبعاد نتيجة لعمليات متتابعة تمر بها المدينة في تفسير الجريمة والجناح على أساس ارتباط السلوك الجانح بأوضاع معينة (ظروف التفكك الاجتماعي) التي تنشأ نتيجة عمليات نمو المدن والإجراء المتبع في دراسة الجريمة والجناح من وجهة نظر الايكولوجية هو توزيع حالات جرائم المدينة أو الأقاليم على الخريطة في فترة زمنية محددة للكشف عن الأقسام الذي حدث فيها تركيز للحالات والمناطق التي ينذر حدوثها فيها، حيث يتضح التفاوت بين معدل الجريمة في الريف ومعدل الجريمة في الحضر. (عوض، 2001، صفحة 107)

وفي الحقيقة إن النواحي الايكولوجية تؤثر بصورة كبيرة على السلوك الإجرامي من حيث تعدد الصور الإجرامية، ومن حيث نوع الجريمة، فمثلا جرائم العنف تكون نتيجة لحالة انفعالية مؤقتة فيها يؤكد وجودها أو حدوثها في نفس منطقة الإقامة، عكس جرائم الممتلكات التي يكون لها نوع من التخطيط فهي تبتعد عن مقر إقامة المجرم أو بعيدا عن البيئة التي يوجد فيها. (عوض، 2001، صفحة 108)

إذا قمنا باسقاط النظرية الايكولوجية على موضوع دراستنا نجد ان البيئة التي يسكن فيها الأفراد المرحلين الى الحي السكني محل الدراسة كانت بيئة تعاني من مشاكل اجتماعية تكثر فيها مظاهر الانحراف والجريمة، حيث أنه من المتعارف عليه أن الأحياء الفوضوية والهشة التي كان يسكن فيها الأفراد المرحلين تكثر فيها جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة بها ، السرقة بمختلف انواعها، كذلك يكثّر فيها الانحلال الاخلاقي وجرائم العنف والاعتداء على الأفراد.

رابعاً: الإطار المنهجي:

1. المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والذي يضم مجموعة الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة او الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها كافيا وكميا، لاستخلاص دلالتها والوصول الى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث (المشهداني، 2019، صفحة 126). ويتجلى استخدامنا للمنهج الوصفي بالدراسة الحالية بغية تحديد أنماط الجريمة المرتكبة من طرف الشباب، والوصول الى تفاصيل دقيقة حول مختلف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية المساهمة في تشكل هذه الأنماط الاجرامية في الحي السكني محل الدراسة.

2. أداة جمع البيانات:

المقابلة المقننة أو ما يعرف باسم استمارة المقابلة، وهي عبارة عن دليل يشتمل على قائمة من أو مجموعة من الأسئلة المحددة والمرتبطة ترتيبا منهجيا معيناً وتتضمن عدة مواضيع فرعية ومقصودة تتعلق بموضوع البحث، يقوم الباحث بالتعرض لها خلال عملية المقابلة (كنونة، 1999، صفحة 191). حيث تم الاستعانة بالمقابلة المقننة بهاته الدراسة تبعا لفائدتها في البحوث الاجتماعية وفي جمع المعلومات المحيطة بموضوع الدراسة، اذ تمكننا من جمع معلومات كمية دقيقة حول أنماط الجرائم في حي الكاليتوسة، وحول الخصائص الاجتماعية والديمغرافية المساهمة في ظهورها..

3. مجالات الدراسة:

أجريت الدراسة الحالية ضمن المجالات التالية:

1.3. المجال المكاني:

أجريت هذه الدراسة بحي الكاليتوسة الواقع غرب مدينة عنابة، والذي يبعد عن وسط المدينة بـ 35 كم، وهو حي تابع اداريا لبلدية برحال ويمتد على مساحة 1344 هكتار؛ (المصلحة التقنية لبلدية برحال، 2023)

2.3. المجال البشري:

وقع اختيارنا على عينة مكونة من ثمانية (08) أفراد شباب يمارسون أنماط اجرامية بحي الكاليتوسة، تم اختيارهم عن طريق عينة كرة الثلج؛

3.3. المجال الزمني:

أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 20 جوان 2023 الى غاية 10 جويلية 2023، عن طريق إجراء المقابلة المقننة على العينة المختارة.

خامسا: عرض النتائج وتحليلها:

1. عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الأول:

ويوضح الجدول الموالي عرض مختلف نتائج السؤال الفرعي الأول:

الجدول 01: عرض نتائج السؤال الفرعي الأول.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الأنماط الاجرامية بحي الكاليتوسة	الاعتداء على الأفراد	04	50
	جرائم مخدرات	03	37.5
	الاعتداء على المال والممتلكات	01	12.5
سبب انتشار الجرائم بحي الكاليتوسة	اختلاف الثقافات بين السكان	03	37.5
	البطالة والفقر	03	37.5
	تعاطي المخدرات	02	25

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المقابلة المقننة.

بناء على معطيات الجدول اعلاه نجد أن جريمة الاعتداء على الأفراد احتلت المرتبة الأولى بنسبة 50%، يليها جرائم المخدرات بنسبة 37.5 %، ثم تليها جرائم الاعتداء على المال والممتلكات بنسبة 12.5 %، وهذه الأنواع الثلاثة من الجرائم هي الأكثر انتشارا بحي الكاليتوسة. ويرجع سبب انتشار الجرائم بحي الكاليتوسة الى اختلاف الثقافات بين السكان بنسبة 37.5 %، والبطالة والفقر بنسبة 37.5%، اضافة الى تعاطي المخدرات بنسبة 25 % من العينة المدروسة.

من خلال ماتوصلت نتائج السؤال الفرعي الأول "ماهي الأنماط الاجرامية الأكثر انتشارا لدى الشباب بحي الكاليتوسة"، نجد أن الأنماط الاجرامية المنتشرة بحي الكاليتوسة تشمل جرائم الاعتداء على الافراد، وجرائم المخدرات، وجرائم الاعتداء على المال والممتلكات، ويرجع هذا الانتشار الى اختلاف الذهنيات والثقافات بين الساكنين لأن أغلب سكان هذا الحي ينحدرون من أصول جغرافية مختلفة، وهو ما يسبب اضطراب في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بهذا الحي، وهذا ماتؤكدّه نظرية الصراع الثقافي، حيث يرى سيلين أن الاختلاف في معدلات الجريمة وتعدد أنماطها ما هي الا انعكاس للتباين الثقافي والاجتماعي بين الجماعات الأولية التي ينتمي اليها أفراد تلك الجماعات، كما ترجع أيضا انتشار هذه الانماط بالحي الى البطالة والفقر حيث أن الشباب الذي يعيش في بيئة اجتماعية واقتصادية متدهورة ولا يملك الاحتياجات، وهو ما توصلت اليه دراسة زعرور طارق الذي أكد أن الظروف الاجتماعية القاسية التي يمر بها الأفراد كانت سببا في ارتكابهم للجريمة، كما أن تعاطي المخدرات يعتبر سبب لممارسة وانتشار الجريمة بحي الكاليتوسة، وهذا راجع الى أن المخدرات تغيب العقل وتزيد في الانفعالات وعدم التحكم في الذات.

2. عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الثاني:

ويوضح الجدول الموالي عرض مختلف نتائج السؤال الفرعي الثاني:

الجدول 02: عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	06	75
	انثى	02	25
المستوى التعليمي	ابتدائي	01	12.50
	متوسط	05	62.50
	ثانوي	02	25
	جامعي	00	00
	أعزب	07	87.50
الحالة المدنية	متزوج	00	00
	مطلق	01	12.5
	أرمل	00	00
	حضري	03	37.50
الأصل الجغرافي	ريفي	05	62.50
	حي فوضوي	04	50
البيئة السكنية السابقة	حي هش	04	50
	حي راقى	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المقابلة المقننة.

وبناء على الجدول أعلاه نجد أن أغلب المبحوثين من جنس ذكر 06 حالات من مجموع 08 حالات، كما أن معظم الحالات مستواهم التعليمي متدني بين المتوسط والثانوي وحالهم المدنية من فئة العزاب إلا حالة واحدة مطلقة، وكل أفراد العينة كانوا يسكنون في أحياء فوضوية وهشة قبل ترحيلهم إلى الحي السكني الجديد، كما كان كل أفراد العينة من فئة الشباب حيث تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 35 سنة.

ومن خلال ما توصلت إليه نتائج أسئلة السؤال الفرعي الثاني "هل تساهم الخصائص الديمغرافية بحي الكاليتوسة في ظهور أنماط معينة من الجرائم؟"، نستنتج أن معظم أفراد العينة يتميزون بخصائص معينة ومشتركة كانت سبب في ارتكابهم للجريمة، حيث أن معظم أفراد العينة يعانون من تدهور الوضع الثقافي نتيجة تدني المستوى التعليمي، إذ أن الخروج المبكر من المدرسة نتيجة الظروف المعيشية القاسية دفع بهؤلاء إلى ارتكاب الجريمة، كما أن معظم أفراد العينة كانوا ينحدرون من أحياء فوضوية هشة وهو ما دفعهم إلى ارتكاب الجريمة، حيث أكدت نظرية الثقافة الفرعية الجانحة أن أفراد الطبقة الدنيا يتميزون عن أفراد الطبقة الوسطى والعليا بخصائص ثقافية معينة تدفعهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، في حين كل أفراد العينة من فئة الشباب وهذا راجع إلى أن الشباب يمتازون عن غيرهم بخصائص جسمية ونفسية تكون عاملا لارتكابهم للجريمة وهو ما أكدته دراسة زعرور طارق ودراسة محمد الأمين البشري إذ توصلوا إلى أن أغلب الجناة هم من فئة الشباب وتتراوح أعمارهم من 20 إلى 30 سنة.

3. عرض وتحليل نتائج السؤال الفرعي الثالث:

ويوضح الجدول الموالي عرض مختلف نتائج السؤال الفرعي الثاني:

الجدول 03: عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الحالة المهنية	تعمل	03	37.50
	لا تعمل	05	62.50
الحالة الاقتصادية للأسرة	سيئة	07	87.50
	متوسطة	01	12.50
	جيدة	00	00
الوضع العائلي للأسرة	مطلقان	03	37.50
	متوفيان	00	00
	أحدهما متوفي	02	25
	معا حالياً	03	37.50
أصدقاء من ذوي السوابق العدلية	نعم	06	75
	لا	02	25
العلاقة داخل الأسرة	سيئة	07	87.50
	جيدة	01	12.50

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات المقابلة المقننة.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن كل المبحوثين ذوي المستوى الاقتصادي السيء، حيث أن 05 حالات من أفراد العينة لا يعملون، و03 حالات تعمل في وظائف حكومية بأجر متدني لا يلبي حاجاتهم الأساسية، كما أن معظم أفراد العينة ينحدرون من أسر فقيرة تعاني من التفكك بالانفصال أو موت أحد الوالدين ويحدث داخل الأسرة نزاعات وصراعات بين أفرادها، كما أن رفقاء معظم أفراد العينة من ذوي السوابق العدلية.

ومن خلال ما توصل إليه من نتائج أسئلة السؤال الفرعي الثالث "هل تساهم الخصائص الاجتماعية بحي الكاليتوسة في ظهور أنماط من الجرائم؟"، نستنتج أن معظم أفراد العينة يتميزون عن غيرهم من أفراد المجتمع تساهم في دخولهم لعالم الجريمة وارتكاب أنماط متعددة منها. حيث أن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد من العيش بأسرة فقيرة ومفككة وهو ما يساهم في سوء التنشئة الاجتماعية وفشلها في إكساب الفرد للسلوك السوي والبيئة السكنية المتردية التي كانوا يسكنون فيها قبل الترحيل إلى الحي السكني الجديد، إضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي وتدني الأجرة الشهرية كلها خصائص ساهمت في دفع الأفراد إلى ارتكاب جرائم السرقة، وجرائم المتاجرة بالمخدرات وهذا بهدف الحصول على دخل يوفر لهم احتياجاتهم الأساسية، وهو ما أكدته دراسة علوي عبد الرحمان حيث توصل إلى أن من أهم دوافع الجرائم هو تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري، كما أكدت دراسة زعرور طارق أن الظروف الاجتماعية القاسية كانت سبب في ارتكابهم للجرائم.

خاتمة:

إن الجريمة على تنوع أنماطها وعلى اختلاف اتجاهاتها وأماكن حدوثها أصبحت تشكل خطرا يهدد دعائم المجتمع الجزائري، فعلى الرغم من المجهودات المبذولة من طرف أفراد وجماعات المجتمع ومن طرف أجهزة الدولة في الجزائر للحد من الانتشار السريع والمتزايد لأحجام وأنماط الجرائم بالأحياء السكنية الجديدة من خلال نشر المزيد من أفراد الشرطة والأمن ووضع مخططات واستراتيجيات أمنية وقائية للحد من بعض الأعمال الإجرامية إلا أن الواقع يشير إلى أن الأحياء السكنية الجديدة أصبحت تشكل أرضية خصبة لمختلف السلوكات الإجرامية مصدرها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي جاءت نتيجة التطور الحضري.

ومن خلال دراسة بحثنا مساهمة الخصائص السوسيوديمغرافية في بروز أنماط الجريمة لدى الشباب بالأحياء السكنية الجديدة تبين لنا أن الخصائص السوسيوديمغرافية للحي السكني الجديد الكاليتوسة تساهم بشكل كبير في بروز أنماط متعددة من الجرائم حيث أن العيش في بيئة أسرية سيئة وسوء التنشئة الاجتماعية إضافة إلى البطالة وتدني المستوى التعليمي والمعيشي التي يعاني منها معظم أفراد الحي كلها خصائص تساهم في ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم بهدف تلبية حاجاتهم اليومية.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقترح بعض الإجراءات الفعالة التي تكفل تحسين ظروف الفرد الاجتماعية والاقتصادية لتجنب الانخراط في تيارات الاجرام كمايلي:

- ✓ التأكيد على تحسين المستوى التعليمي للأفراد وتثقيفهم وتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم نحو المجتمع؛
- ✓ توفير فرص وظيفية عادلة لأفراد المجتمع كافة للتقليل من نسب البطالة؛
- ✓ التعامل مع الافراد المجرمين بالصرامة والحزم.

الإحالات والمراجع:

- . ابن منظور. (1999). لسان العرب. بيروت: .
- . المصلحة التقنية لبلدية برحال. (2023). معلومات مقدمة من قبل المصلحة التقنية لبلدية برحال. بلدية برحال . عنابة، الجزائر.
- . مديرية الامن الوطني لولاية عنابة. (2023). معطيات مقدمة من قبل مديرية الأمن الوطني بولاية عنابة. عنابة.
- ابراهيم لطفي طلعت. (2009). دراسات في علم الاجتماع. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
- أحمد الزيادات، و . آخرون. (د.س.ن). المعجم الوسيط. اسطنبول: دار الدعوة.
- أحمد مختار، و وآخرون. (2008). معجم اللغة العربية. القاهرة: عالم الكتاب.
- السمري عدلي. (2010). علم اجتماع الجريمة والانحراف (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- السيد عوض. (2001). الجريمة في مجتمع متغير. الاسكندرية: المكتبة المصرية.
- المنجد المنجد في اللغة العربية المعاصرة. (2001). المنجد في اللغة العربية المعاصرة (المجلد 1). بيروت: دار المشرف.
- بسام محمد أبو عليان. (2016). الانحراف الاجتماعي والجريمة. فلسطين: منشورات أي كتب.
- سعد سلمان المشهداني. (2019). منهجية البحث العلمي (الإصدار ط 01). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- سماح سالم. (2015). *الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- طارق زعرور. (2017). *نمطية الجريمة بالأوساط الحضرية في الجزائر. أطروحة دكتوراه*. الجزائر، علم الاجتماع والديمقراطية، الجزائر.
- عايد عواد الوريكات. (2008). *نظرية علم الجريمة*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان علوي. (2001). *الجريمة في الامارات العربية المتحدة - دراسة جغرافية*. عمان، الأردن: رسالة ماجستير غير منشورة.
- علي احمد خضر العماري، و احمد عبد العزيز الهستياني. (2011). *دراسات في علم الاجرام*. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- عوض السيد حنفي. (1997). *سكان المدينة بين الزمان والمكان*. الاسكندرية: المكتب العلمي.
- عيسى محمد طلعت. (د.س.ن). *الرعاية الاجتماعية للحوادث المنحرفين*. القاهرة: مكتب القاهرة الحديثة.
- محمد الأمين البشري. (1999). *أنماط الجرائم في الوطن العربي*. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- محمد صفوح الأخرس. (1998). *نموذج الاستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمد هلال ناجي. (2017). *الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة الانحراف و الجريمة*. المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب ، 17 (33).
- مسعودة كنونة. (1999). *أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية*. قسنطينة، الجزائر: دار البحث.